محاولة تقييم أثر إدارة المخاطر المصرفية على أداء المؤسسات المالية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2010_2018

Impact assessment of banking risk management on the performance of financial institutions-Case study of the Algerian External Bank during the period 2010-2018

عبد الرحمان بن ساعد
(مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية)
جامعة الجزائر3، الجزائر*
Phd.bensaad@univ-alger3.dz

سعاد صابور
(مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية)
جامعة الجزائر3، الجزائر
sabour.souad@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/22 ؛ تاريخ القبول : 2020/07/03

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن كيفية تأثير المخاطر المصرفية المحيطة بالبنك الخارجي الجزائري وإدارتها على أداء البنك من 2010 إلى2018، من خلال دراسة وتحليل مؤشرات المخاطرة وكذا تقييم الأداء، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن البنك يتعرض لمخاطر تهدد ربحيته، أي أنه يحقق أرباح ضعيفة نسبياً في ظل مخاطر أعلى للسيولة ومخاطر ائتمانية متدنية، ومنه يمكن القول أن هذا البنك له كفاءة نسبية في إدارة مخاطره وتحصيل عوائده.

الكلمات المفتاحية: الربحية؛ السيولة؛ الأداء؛ المخاطرة؛ العائد على حقوق الملكية.

تصنيف JEL: G21؛ G29؛ L25

Abstract:

This study intended to search for how the banking risks of the Algerian external bank and its management affected the bank performance from 2010 to 2018, by studying and analyzing risks indicators as well as assessing performance, As part of the analytical study the results showed that the bank is exposed to risks that threaten its profitability, which means that it achieves relatively weak profits, higher liquidity risks and low credit risks, and accordingly we can tell that this bank has a relative efficiency in managing risks and revenue collection.

Keywords: Profitability; Liquidity; performance; Risk; Return on equity.

Jel Classification Codes : G21 ; G29 ; L25

* المؤلف المراسل.

المنارة للاستشارات
ww

مقدمة

تواجه المؤسسات المالية مجموعة من المخاطر عند ممارسة أعمالها، تتمثل عموماً في حالة عدم التأكد، ولعل التحدي الأساسي الذي يواجه هذه الإدارة هو معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها، والمحافظة على هامش الأمان، فإن كان دخول البنك في مخاطرة المقصود بها الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وبهدف إدارة هذه المخاطر بكفاءة يتم صياغة استراتيجية إدارة المخاطر في سبيل توفير بيئة عمل تضمن تحقيق أعلى عوائد بأقل درجة ممكنة من الأخطار وترشيد القرارات المتخذة في ضوء الأخطار المحيطة، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه ، لذا اتجهت البنوك إلى العمل على تحسين أدائها، إذ يعتبر تقييم أداء البنوك التجارية عملية ضرورية وملحة نظراً لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات وإصلاحات والتي كان لها تأثير على أداء هذه البنوك.

والبنوك الجزائرية على غرار باقي البنوك تمارس نشاطها في بيئة خاصة، والتي تجبرها أن تتعرض إلى مخاطر يومياً من أجل زيادة الربحية، لذا وجب عليها الاهتمام بالموضوعات التي تستحوذ على الاهتمام المعاصر وهي الإدارة المتكاملة للمخاطر والإدارة الشاملة للمخاطر، وكذا الاشراف من خلال المخاطر، وتصنيف سلامة المركز المالي للبنك من خلال تقييم وإدارة الموجودات والأرباح والسيولة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف تُؤثر إدارة المخاطر المصرفية على مؤشرات الربحية والسيولة في البنك الخارجي الجزائري؟

وسنحاول الاجابة على الإشكالية من خلال ما يلي:

1- عموميات حول الأداء والمخاطرة

1-1 المخاطر البنكية وتصنيفاتها

1-1-1 مفهوم المخاطرة: نُعرفها لغة واصطلاحا كما يلي (محمودي،سلوى،2018،ص:250):

لغة فإن كلمة خطر مستوحاة من المصطلح اللاتيني« Rescas » أي «Risque » والذي يدُل على حدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظر والانحراف عن المتوقع.

أما **اصطلاحا** فيُعرف الخطر على أنه الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة.

المنارة للاستشارات
ww

عموماً فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر منها(مفتاح،2009،ص02):

- "ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة".
- "وتعرف أيضاً بأنها ظواهر وأحداث تُهدد إنجاز الأهداف وتؤثر سلباً على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها".

وتواجه المؤسسات المصرفية أنواعاً خاصة من المخاطر لأنها تمارس نشاطها في بيئة خاصة تجبرها أن تتعرض إلى المخاطر يومياً من أجل زيادة المردودية، ويمكن إعطاء تعريف **للمخاطر البنكية** على أنها: " هي حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة".

2-1-1 تصنيف المخاطر: هناك عدة معايير تصنف على أساسها المخاطر التي تواجهها البنوك، فيمكن تصنيفها على أساس ارتباط الخطر بالمؤسسة البنكية، ووفقاً لهذا المعيار نجد نوعين: المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية، حيث أن **المخاطر النظامية** هي: تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات، أما **المخاطر غير النظامية** فهي: عبارة عن المخاطر المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية ما. أما إذا صنفت على أساس مصدر الخطر فنجد نوعين: المخاطر المالية، ومخاطر التشغيل، حيث أن **المخاطر المالية** هي: عبارة عن الخسائر المحتملة في الأسواق وتصنف إلى ثلاثة أقسام هي:

- **مخاطر السوق:** هي مخاطر تحدث نتيجة للتغيرات التي تطرأ على الأسعار أو تغير في السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي ومن تلك المخاطر: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التسعير؛
- **المخاطر الائتمانية:** وهي المخاطر التي تنشأ عن عجز العميل أو عدم رغبته في الوفاء بما عليه من التزامات اتجاه البنك؛
- **مخاطر السيولة:** وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لعجز البنك عن مواجهة احتياجات عملائه من السيولة في الأجل القصير؛

أما **المخاطر التشغيلية:** فيعتبر الافتقار إلى الرقابة الداخلية وضعف السيطرة على مجريات الأمور في البنك من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية نتيجة للخطأ أو التدليس أو التأخر في تنفيذ القرارات في الوقت المناسب(محمودي، سلوى، 2018، ص:250).

2-1 إدارة المخاطر المصرفية

1-2-1 تعريف إدارة المخاطر المصرفية: هناك عدة تعاريف نذكر منها:

المنارة للاستشارات
ww

- "هي العملية التي بموجبها يتم تحديد وتقييم المخاطر وقياسها، ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر واتخاذ الاجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر والتقليل من آثارها، وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية، ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليل المخاطر، مراقبة المخاطر وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة" (رضوان،2005،ص:314).

- هي الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية التي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر(مفتاح،2009،ص02).

1-2-2 أهداف إدارة المخاطر: تتمثل في ما يلي(المدهون،2011،ص:39):

- **استقرار الأرباح والمكاسب:** تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر إلى أدنى حد ممكن، وهو ما يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب عن الأرباح؛

- **استمرارية النمو:** عندما يكون النمو هدفاً تنظيمياً هاماً تُصبح الوقاية من التهديدات التي تُهدد النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر؛

- **تعظيم قيمة البنك:** تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمُنظمة وهو معيار معقول لتقييم قرارات المؤسسة؛

1-2-3 خطوات إدارة المخاطر: يمكن تلخيصها في أربعة نقاط (الكراسنة، 2010،ص:42):

أ.تحديد المخاطر: من أجل إدارة المخاطر لابد أولاً من تحديدها، وهذا بشكل مستمر ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل؛

ب. قياس المخاطر: في هذه الخطوة يجب أن يُنظر إلى كل نوع من المخاطر بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، مدته، احتمالية حدوثه، والأهم أن يتم القياس في الوقت المناسب.

ت. ضبط المخاطر: هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي: تجنب المخاطر أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر Offsetting؛

ث. مراقبة المخاطر: على البنوك ايجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وقادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

1-2-4 مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية

يمكن تلخيص المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك والمؤشرات المعتمدة في قياسها كما يلي:

المنارة للاستشارات
ww

الجدول رقم(01): مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية

مؤشرات المخاطرة	النسب
مخاطر رأس المال	- الأموال الخاصة(حقوق الملكية)/ الاصول الخطرة×100 - (اجمالي حقوق الملكية/ اجمالي الأصول)×100
مخاطر الائتمان	- مخصصات خسائر القروض(صافي الخسارة)/ إجمالي القروض×100
مخاطر السيولة	- نقديات(لدى البنك المركزي+CCP)+ الأصول غير النقدية شديدة السيولة/ اجمالي الودائع+ المستحق للبنوك وللبنك المركزي)× 100 - مجموع النقد/ اجمالي الأصول×100
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول ×100 - الخصوم الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول×100 - الأصول الحساسة_ الخصوم الحساسة ×100
مخاطر التشغيل	- إجمالي المصاريف(مصاريف اليد العاملة)/ عدد العمال×100 - إجمالي الأصول/ عدد العمال×100

المصدر: (قريشي، 2005، ص:91)

3-1 مفهوم تقييم الأداء

1-3-1 تعريف الأداء: يعد الأداء مفهوم شامل ومُهم بالنسبة لجميع منشآت الأعمال، ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، وعرفت عملية تقييم الأداء بأنها قياس وتقييم لمدى كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافها، وينظر إليه من ناحيتين، ناحية الأداء من حيث إيجاد التمويل اللازم وتسخير الموارد المتاحة، وناحية الأداء المحاسبي من حيث التطابق الفنّي للقواعد والأساليب الإدارية بما يحقق أهداف المنشأة (حرم،الهادي،2016،ص93).

يُعتبر **تقييم الأداء في المؤسسة** من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم عن طريق الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات (مولاي ختير،2018،ص:148).

ويعتبر **تقييم الأداء المصرفي** من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية الرقابة والضبط المؤسسي وتشخيص المشكلة، إذ يعرف بأنه قياس وتحسين وتطوير الأداء والعائد من رأس مال المصرف (الموجودات، الرافعة المالية)، العائد من الأداء الكلي(المخاطر بأنواعها) ومقارنته بما تم التخطيط

المنارة للاستشارات
ww

له مسبقاً كماً ونوعاً باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات المصرفية ومن ثم تقويمها من خلال فترة زمنية معينة سنة مالية عادة للتأكد من مدى قدرة وكفاءة المصرف من إدارة نشاطه في مختلف جوانبه ومن ثم تحديد مواطن القوة والضعف، واتخاذ ما يلزم من قرارات لتصويب الأخطاء(حرم،الهادي،2016،ص:93).

1-3-2 أهمية تقييم الأداء: وهي تتلخص فيما يلي(عاشوري،2011،ص:63):

- يُظهر تقييم الأداء في البنوك التجارية مقدرة البنك على تطبيق ما خطط له من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدفة منها، وكشف الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها بما يعزز من أداء البنك التجاري بالمواصلة والاستمرارية في النشاط؛
- يعتبر تقييم الأداء أداة مهمة في تحسين ربحية المؤسسات الاقتصادية، حيث يبين كل نقاط القوة والضعف ويساعد في تحليل النتائج؛
- يبُين تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن اطار البيئة التي يعمل فيها، مما يمكنه من تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي له؛

1-3-3 مؤشرات الربحية: يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على حقوق الملكية(ROE) والعائد على الأصول(ROA)، والجدول التالي يبين مؤشرات الربحية في البنوك التجارية:

الجدول رقم(02): أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية ROE	النتيجة الصافية/ إجمالي حقوق الملكية
العائد على الأصول ROA	النتيجة الصافية/ إجمالي الاصول
معدل هامش الربح PM	النتيجة الصافية/ إجمالي الايرادات
معدل منفعة الأصول AU	إجمالي الايرادات/ إجمالي الأصول
معامل الرفع المالي EM	إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية

المصدر: (طيبي، 2009، ص:281)

1-3-4 أهم مؤشرات السيولة: في كثير من الحالات يحدث الاعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء إدارة السيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، فمُؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجال القطاع المالي أو على مستوى

المنارة للاستشارات
ww

المؤسسة المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يُمكن النظر إلى المؤشرات التالية(المحمود،2014، ص:89):

- **التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية**: إن ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المؤسسات المالية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المؤسسات، يعكس مشكلات حادة في السيولة أو بمعنى آخر قد تكون هذه المؤسسات في حالة إعسار مالي.
- **هيكل استحقاق الأصول والخصوم**: هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم، وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل مؤشر نسبة الأصول السائلة، والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، فهذه النسبة تكشف عن مدى التطابق في آجال الاستحقاق، كما أنها تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة، وأن التباين الكبير في آجال الاستحقاق يبين أن المؤسسة المالية تُعاني من مخاطر في السيولة، كما أنها تعكس عدم تيقن المودعين والمقترضين الآخرين من استمرارية المؤسسة المالية في المدى الطويل.
- **سيولة السوق الثانوية**: إن مؤشرات السيولة بالنسبة للمؤشرات المالية يجب أن ينظر إليها بالتزامن مع مقاييس العمق والاتساع للسوق المالي الثانوي بالنسبة للأصول السائلة.

2- دراسة مؤشرات المخاطرة في البنك الخارجي الجزائري (BEA)

نورد في الجدول رقم (03) الموضح أدناه، تطور أهم المؤشرات المالية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2010-2018 والمتمثلة في أهم عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، والذي تم إعداده بناء على القوائم المالية المنشورة في الموقع الالكتروني للبنك، والتي سنعتمد عليها في حساب مؤشرات المخاطرة (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال) وكذا في حساب مؤشرات الربحية والسيولة لاحقاً، وذلك كما يلي (WWW.BEA.DZ):

الجدول رقم(3): تطور أهم المؤشرات المالية لـ BEA خلال الفترة 2010-2018.

الوحدة: مليون دج

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	19169	30260	35557	20932	29808	33419	34572	57365	76775
إجمالي حقوق الملكية	152521	179061	203142	204032	135378	246321	264717	313635	365301
إجمالي الأصول	2367626	2636705	2307759	2111443	2581393	2602212	2574006	3122178	3297325
مجموع النقد	96114	118399	216259	390551	517010	365815	458781	749185	512760

المنارة للاستشارات
ww

إجمالي الإيرادات	55648	63999	65406	70818	98134	134 861	112823	174554	177057
مجموع القروض	1916570	2069934	1720640	1394534	1631441	1753745	1679736	1959319	2395680
مجموع الودائع	2018159	2198064	1861843	1680611	2097021	2075735	2013672	2509361	2574177
صافي خسائر القروض	151935	129119	115066	2510	13632	8 510	28256	31002	26187

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على القوائم المالية لـ BEA للفترة 2010-2018.

الشكل رقم(1): تطور أهم مؤشرات الميزانية وجدول النتائج لـ BEA للفترة 2010-2018,

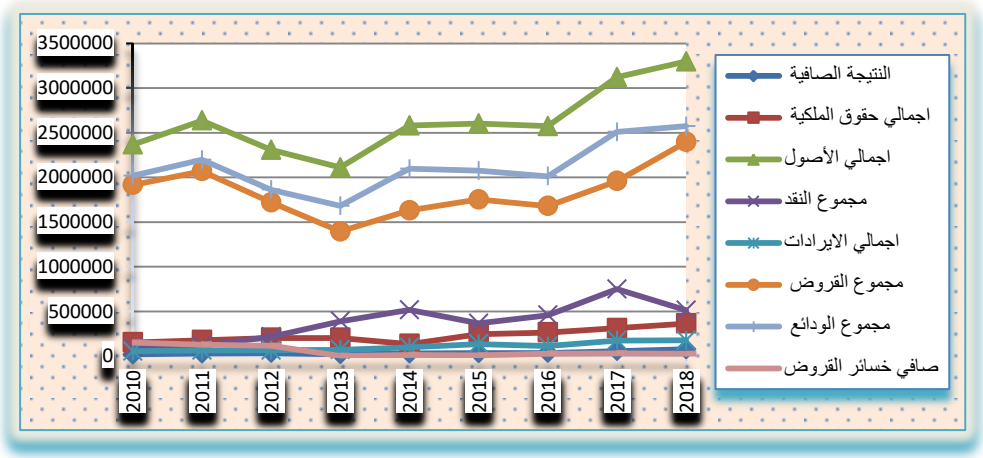

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الجدول رقم (03) وبرنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (01) أن **النتيجة الصافية** في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة بسبب زيادة الإيرادات نتيجة زيادة القروض الممنوحة، ماعدا سنة 2013 سجلت انخفاض إلى قيمة 932 20مليون دج بسبب انخفاض القروض الممنوحة، كما سجلت أعلى قيمة نمو في سنة 2018 بقيمة بلغت 775 76 مليون دج.

- أما بالنسبة **لإجمالي حقوق الملكية** فنفس الشيء، ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2014 التي عرفت انخفاض إلى مبلغ 378 135 مليون دج، أما عن أعلى قيمة نمو فكانت في السنة الأخيرة كذلك إلى قيمة 301 365 مليون دج ويرجع ذلك إلى زيادة كل من قيمة الاحتياطات ونتيجة الاستغلال.

- أما فيما يخص **إجمالي الأصول** للبنك، فقد عرف تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث سجل أقل قيمة في سنة 2013م بـ 443 111 2 مليون دج وهذا راجع إلى انخفاض إجمالي القروض، أما عن

المنارة للاستشارات
ww

أعلى قيمة زيادة فنلاحظها في سنة 2018 كذلك بـ 325 297 3مليون دج، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة إجمالي القروض الممنوحة و زيادة قيمة الأصول الأخرى.

- أخذ **مجموع النقد** شكل الزيادة باستمرار خلال فترة الدراسة، باستثناء سنتي 2015 و2018 التي عرفتا تراجع إلى ما قيمته 815 365مليون دج و760 512 مليون دج على التوالي، كما نلاحظ أن أعلى قيمة نمو كانت في سنة 2017 بقيمة 185 749مليون دج.

- شهد **إجمالي الإيرادات** ارتفاعا مستمراً خلال فترة الدراسة، بدء من أدنى قيمة في 2010 بـ 55648 مليون دج إلى أعلى قيمة في السنة الأخيرة بـ 057 177مليون دج بسبب الزيادة في إيرادات الاستغلال، باستثناء سنة 2016 التي عرفت فيها الإيرادات تراجع إلى ما قيمته 823 112مليون دج بعدما كانت قيمتها 861 134مليون دج سنة 2015.

- بالنسبة **لمجموع القروض** فنلاحظ أنها تأخذ نفس شكل اتجاه إجمالي الأصول، حيث سجلت أدنى قيمة في سنة 2013 بـ534 394 1 مليون دج بسبب انخفاض قروض وحسابات دائنة على المؤسسات المالية، أما عن أعلى قيمة فقد سجلت في سنة 2018 والمقدرة بـ 2395680 مليون دج وهذا راجع الى زيادة كل من قروض وحسابات دائنة على الزبائن و قروض وحسابات دائنة على المؤسسات المالية.

- أما بالنسبة **لمجموع الودائع** فهي في تذبذب مستمر، حيث كانت أدنى قيمة مسجلة في سنة 2013 بـ 611 680 1 مليون دج بسبب الانخفاض في ديون اتجاه الزبائن، أما عن أعلى قيمة فقد كانت في سنة 2018 بـ 177 574 2 مليون دج، وهذا راجع إلى زيادة في ديون اتجاه الزبائن.

- فيما يتعلق **بصافي خسائر القروض**، فقد عرفت السنوات من 2010 إلى 2015 تراجع مستمر، باستثناء سنة 2014 إذ بلغت قيمة صافي الخسائر فيها 632 13مليون دج، على غرار سنتي 2016 و2017 اللتان عرفتا زيادة مستمرة بلغت 28256 مليون دج و002 31 مليون دج على التوالي، لتعود إلى الانخفاض في السنة الأخيرة إلى ما قيمته 187 26 مليون دج.

1-1 **حساب مخاطر الائتمان credit risk:** تم الحساب باستخدام المؤشر:

مخصصات خسائر القروض(صافي الخسارة)/اجمالي القروض×100 كما يلي:

الجدول رقم(04): تطور نسبة مخاطر الائتمان لـ BEA خلال الفترة 2010_2018.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
Credit risk	7.93%	6.24%	6.69%	0.18%	0.84%	0.49%	1.68%	1.58%	1.09%	2.97%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (03).

المنارة للاستشارات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (02) في الأسفل أن نسبة مخاطر الائتمان في البنك الخارجي الجزائري عرفت تذبذب طيلة فترة الدراسة، إذ سجلت في 2010 نسبة 7.93% كأعلى قيمة خلال كل الفترة، لتنخفض بعدها إلى 6.24% ثم ترتفع إلى نسبة 6.69% سنة 2012 لتعرف بعدها تراجع حاد إلى 0.18% سنة 2013 كأدنى نسبة مسجلة بسبب انخفاض إجمالي القروض بنسبة أقل من نسبة انخفاض صافي خسائر القروض. لتعود للارتفاع سنة 2014 الى نسبة 0.84% وهذا بسبب ارتفاع صافي خسائر القروض، ثم تنخفض إلى 0.49% سنة 2015 بسبب تراجع صافي خسائر القروض وارتفاع إجمالي القروض، ويبقى هذا التذبذب مستمر لترتفع مجدداً في سنة 2016 إلى 1.68%، ثم تنخفض في السنتين الأخيرتين إلى 1.58% و1.09% على التوالي، حيث بلغ **المتوسط** نسبة **2.97%**,

إذ نلاحظ أن نسبة المخاطر كانت مرتفعة في الثلاث سنوات الأولى من الدراسة ثم تراجعت بشكل جيد في السنوات الستة الموالية وهذا يدل على تبني البنك الخارجي الجزائري لآليات إدارة مخاطر ائتمانية حديثة وفعالة في تدنئة مخاطره.

2-2 حساب مخاطر السيولة liquidity risk

تم حساب النسبة باستخدام المؤشر: مجموع النقديات/ إجمالي الأصول×100.

الجدول رقم(05): تطور نسبة مخاطر السيولة لـBEA خلال الفترة 2010_2018.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
liquidity risk	4.06%	4.49%	9.37%	18.50%	20.03%	14.06%	17.82%	24 %	15.55%	14.21%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (03).

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى البنك.

إذ نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (02) في الأسفل أن مخاطر السيولة في البنك الخارجي الجزائري في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة من نسبة 4.06%سنة 2010 كأدنى قيمة إلى غاية 24% سنة 2017 كأعلى قيمة مسجلة، باستثناء سنتي 2015و 2018 اللتان عرفتا تراجع إلى 14.06%و15.55% على التوالي، هذا وقد قُدر **المتوسط** بنسبة 14.21% مما يعني أن مخاطر السيولة مرتفعة في البنك الخارجي الجزائري

المنارة للاستشارات
ww

3-1 حساب مخاطر رأس المال Capital risk

"تنشأ حالة عدم اليسر في البنوك عندما لا تستطيع تغطية خسائرها من رأسمالها المتمثل بحقوق الملكية"(العيسى،السيد علي،2004،ص:194).

تم حساب النسبة باستخدام المؤشر: إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول× 100

الجدول رقم(06): تطور نسبة مخاطر رأس المال لـBEA خلال الفترة 2010_2018.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
Capital risk	6.44%	6.79%	8.80%	9.66%	5.24%	9.47%	10.28%	10.05%	11.07%	8.64%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (03).

تعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق الملكية على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول، وارتفاعها يعني حماية أكبر للمودعين، ويتضح لنا من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (02) أن مخاطر رأس المال في البنك محل الدراسة في ارتفاع مستمر من 6.44% سنة 2010 إلى 11.07%سنة 2018 باستثناء سنتي 2014 و2017 التي سجلتا تراجع إلى 5.24%و 10.05% على التوالي

ونجد كذلك أن هذا المؤشر منخفض في كل سنوات الدراسة، وهو أقل من المعايير الدولية التي تؤكدها لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي، باستثناء سنة 2018، إذ أنها تطلب أن لا يقل معدل كفاية رأس المال الكلي للبنك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة عن 10.5% في حين أن هذا المؤشر يُمثل إجمالي حقوق الملكية إلى مجموع الأصول، وهو منخفض بشكل كبير خاصة في السنوات الأولى من الدراسة مما يبين لنا **وجود مخاطر رأس المال** في البنك، وهو ما تفسره قيمة **المتوسط** التي بلغت 8.64%، كما نلاحظ أن هذه النسبة تحسنت في الثلاث سنوات الأخيرة وهذا راجع إلى قيام البنك الخارجي الجزائري برفع رأس ماله في سنة 2016 إلى150 000مليون دج بعدما كانت في السنوات السابقة 100 000دج مما أدى ارتفاع إجمالي حقوق الملكية وتغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول ،وهذا دليل على انتهاج البنك استراتيجية فعالة لإدارة هذا النوع من المخاطر.

المنارة للاستشارات
ww

الشكل رقم(02): تطور مؤشرات المخاطرة في BEA خلال الفترة 2010–2018.

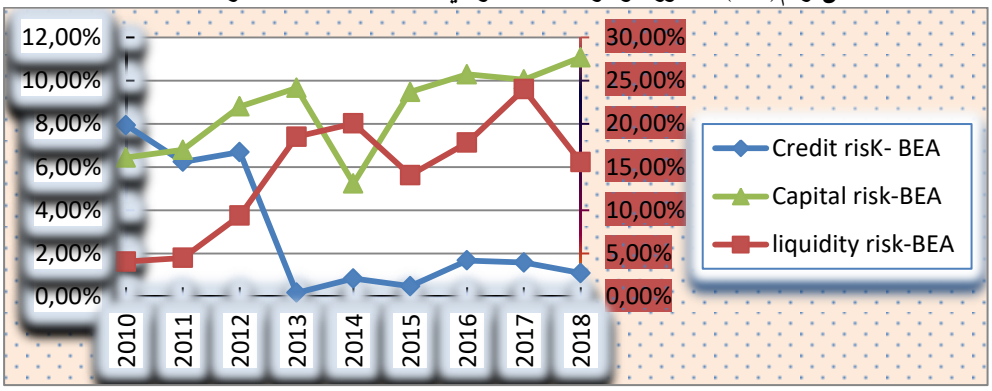

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الجداول (04)و(05)و(06)وبرنامج Excel.

3- دراسة وتحليل الأداء في البنك الخارجي الجزائري من حيث مؤشرات الربحية والسيولة

3-1 تحليل مؤشرات الربحية

3-1-1 نسبة العائد على حقوق الملكية(ROE) للبنك الخارجي الجزائري(BEA)

الجدول رقم (07): تطور العائد على حقوق الملكية لـ BEA خلال الفترة 2010-2018

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
ROE	12.56%	16.9%	17.50%	10.26%	22.02%	13.57%	13.06%	18.29%	21.01%	16.13%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (03).

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (03) نلاحظ أن نسبة **العائد على حقوق الملكية** في البنك الخارجي الجزائري في زيادة مستمرة من سنة 2010 إلى 2012 أي من نسبة 12.56%إلى 17.50% لينخفض في سنة 2013 إلى10.26% يعود هذا التراجع إلى انخفاض النتيجة الصافية وارتفاع طفيف في حقوق الملكية، ليرتفع هذا المؤشر في سنة 2014 إلى نسبة 22.02% كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى ارتفاع النتيجة الصافية وانخفاض إجمالي حقوق الملكية لكن سرعان ما يعود للانخفاض في السنتين المواليتين إلى 13.57% و 13.06% على التوالي بسبب الزيادة في إجمالي حقوق الملكية بنسبة كبيرة، أما الارتفاع في سنتي 2017 و2018 الذي بلغ 18.29% و21.01% على التوالي فيعود إلى ارتفاع النتيجة الصافية.

المنارة للاستشارات
ww

وبما أنه كلما ارتفع هذا العائد كلما تمكن البنك من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين، فنقول أن هذا البنك حقق أرباح لا بأس بها في السنوات: 2012،2014،2017 و 2018 فقط أما باقي السنوات فهي منخفضة وهو ما يفسره **المتوسط** بـ 16.13%.

3-1-2 نسبة العائد على الأصول(ROA) للبنك الخارجي الجزائري (BEA)

الجدول رقم (08): تطور العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائر 2010-2018

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
ROA	0.81%	1.14%	1.54%	0.99%	1.1%	1.28%	1.34%	1.84%	2.33%	1.37%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (03).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(08) والشكل رقم(03) أن نسبة ROA في البنك الخارجي الجزائري في ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاثة الأولى إلى غاية سنة 2013 التي شهدت انخفاض من 1.54% إلى 0.99%، وهذا بسبب انخفاض البسط والمتمثل في النتيجة الصافية بنسبة أكبر من نسبة انخفاض إجمالي الأصول(المقام) ليعرف هذا المؤشر بعدها زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت نسبته 1.28% في 2015، تعود هذه الزيادة إلى ارتفاع النتيجة الصافية بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع إجمالي الأصول وفي 2018 بلغت هذه النسبة 2.33% كأعلى نسبة خلال كل فترة الدراسة. وبلغ **المتوسط 1.37%** وعليه يمكن القول أن هذه النسبة **صغيرة** نوعا ما، لكن ارتفاعها المستمر خلال فترة الدراسة يدل على أن البنك يجتهد في تحيق عائد أفضل للأصول ويحاول استغلال أصوله وتوظيفها بكفاءة في توليد الربح، ويعمل على أن تكون نسبة تغير (نمو) النتيجة الصافية إلى الموجودات أفضل في البنك، وهو ما يفسره الانتقال من نسبة 0.81% في سنة 2010 إلى نسبة 2.33% في سنة 2018.

3-1-3 معدل هامش الربح(PM) للبنك الخارجي الجزائر (BEA)

الجدول رقم (09): تطور معدل هامش الربح (PM) خلال لـ BEA الفترة 2010-2018

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
PM	34.45%	55.75%	54.36%	29.56%	30.37%	24.78%	30.64%	32.86%	43.36%	37.35%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (03).

بالنظر إلى قيم الجدول رقم (09) والشكل رقم (03) نرى أن **معدل هامش الربح** في البنك الخارجي الجزائري قد ارتفع من 34.45% سنة 2010 إلى 55.75% سنة 2011 كأعلى قيمة له خلال فترة الدراسة بسبب ارتفاع النتيجة الصافية، ليعرف بعدها انخفاض في السنتين المواليتين من 54.36% إلى 29.56% خلال 2012 و2013 على التوالي بسبب ارتفاع إجمالي

المنارة للاستشارات
ww

الإيرادات وانخفاض النتيجة الصافية، ليعرف بعدها هذا المؤشر زيادة إلى نسبة 30.37% سنة 2014 ثم تراجع في 2015 إلى 24.78% نظراً لتراجع وتيرة نمو كل من النتيجة الصافية وإجمالي الإيرادات، أما السنتين الأخيرتين سجلتا 32.86% و43.36% على التوالي. كما أن **المتوسط** بلغ 37.35% وهي نسبة **منخفضة** نوعا ما مما يعني أن هذا البنك حقق إلى حدّ ما أرباح صافية قليلة، وقدرته ضعيفة على التحكم في مصاريفه (مصاريف مرتفعة) وتخفيض ضرائبه، وبما أن البنك حقق ذروة قدرها 55.75% سنة 2011 فبإمكانه العمل أكثر على تحقيقها في السنوات المقبلة والسهر على جعل نسب تغير كل من النتيجة الصافية وإجمالي الإيرادات أفضل مستقبلا مما يمكنه من تقليص مصاريفه.

3-1-4 معدل منفعة الأصول(AU) لبنك الجزائر الخارجي(BEA)

الجدول رقم(10): تطور منفعة الأصول (AU) لـBEA خلال الفترة 2010-2018

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
AU	2.35%	2.42%	2.83%	3.35%	3.80%	5.18%	4.38%	5.59%	5.37%	3.92%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (03).

من خلال الجدول رقم(10) والشكل رقم (03) نلاحظ أن معدل منفعة الأصول في بنك الجزائر الخارجي في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة حيث انتقل من نسبة 2.35% سنة 2010 إلى نسبة5.18% سنة2015 وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة نمو إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة أكثر من نسبة نمو إجمالي الأصول، لتعرف بعدها سنة 2016 انخفاض إلى 4.38% بسبب انخفاض إجمالي الإيرادات بنسبة أكبر من نسبة انخفاض إجمالي الأصول، لكن سرعان ما يعود هذا المعدل للارتفاع إلى 5.59% في سنة2017 كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة وهذا يرجع إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات ونموها بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع إجمالي الأصول، لتعرف بعدها السنة الأخيرة تراجع طفيف إلى 5.37%.

أما **المتوسط** بلغ 3.92% وهذا يعني أن الأصول أقل تحقيقا للإيرادات (إنتاجية أصول منخفضة نوعا ما) وهذا يعني أن نسبة نمو إجمالي الإيرادات مقارنة مع نمو إجمالي الأصول خلال كامل فترة الدراسة ليست بالأفضل، لكن الانتقال من 2.35% سنة 2010 إلى 5.37% سنة 2018 يعني أن البنك يعمل جاهداً على الرفع من إنتاجية الأصول (إيرادات أعلى).

3-1-5 معامل الرفع المالي(مضاعف حق الملكية)(EM) للبنك الخارجي الجزائري (BEA)

المنارة للاستشارات
ww

الجدول رقم (11): تطور معامل الرفع المالي لـ BEA خلال الفترة 2010-2018.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
EM	15.52	14.36	11.36	10.35	19.07	10.57	9.72	9.95	9.03	12.21

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (03).

نلاحظ من الجدول رقم(11) أن قيمة **معامل الرفع المالي** في بنك الجزائر الخارجي تعرف انخفاض مستمر من15.52 سنة 2010 إلى 10.35 في 2013 بسبب انخفاض نسبة الأصول، لترتفع قيمة (EM) في السنة الموالية إلى 19.07 وهي أعلى قيمة محققة خلال فترة الدراسة بسبب ارتفاع إجمالي الأصول وتراجع إجمالي حقوق الملكية، ثم تعود للانخفاض إلى10.57 ثم 9.72 في 2015 و2016 على التوالي وهذا راجع إلى ارتفاع نمو إجمالي حقوق الملكية (رفع رأس المال سنة 2016) بنسبة أعلى من نسبة نمو إجمالي الأصول، ثم ترتفع قليلا في 2017 إلى 9.95 بسبب ارتفاع إجمالي الأصول بنسبة أعلى من نسبة نمو وارتفاع إجمالي حقوق الملكية، لتسجل بعدها سنة 2018 قيمة 9.03 لنفس الأسباب.

حيث بلغ **المتوسط** قيمة 12.21 وبما أن **مؤشر الرفع المالي** يُظهر مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، حيث تبين الدراسة أن بنك الجزائر الخارجي ذو مخاطرة، بناء على هذا المؤشر. كما يشير ارتفاعه في السنوات الأولى من الدراسة إلى درجة أكبر من التمويل بالديون خاصة في 2010 و 2014، لكن انخفاضه في السنوات الأخيرة يدل على اعتماد البنك على أمواله الخاصة في التمويل ومما لاشك فيه أن البنك تبني استراتيجية فعّالة لإدارة المخاطر وحماية أصوله من الخسارة وتجنبه الوصول إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالالتزامات.

الشكل رقم (03): تطور مؤشرات الربحية لـ BEA خلال الفترة 2010-2018.

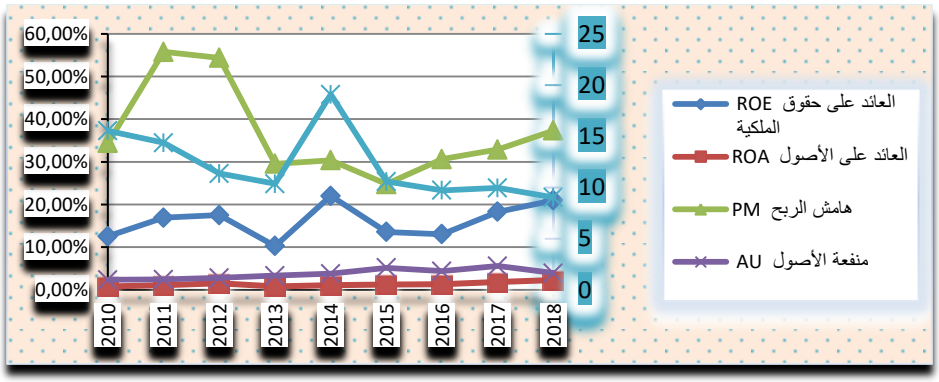

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الجداول 07-08-09-10 وبرنامج Excel.

المنارة للاستشارات
ww

2-3 تحليل مؤشرات السيولة للبنك الخارجي الجزائري (BEA)

3-2-1 نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري(BEA)

الجدول رقم(12): تطور نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع لـ BEA للفترة 2010-2018

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
BEA	94.97%	94.17%	92.41%	82.98%	77.80%	84.49%	83.42%	78.08%	93.06%	86.82%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (03).

الشكل رقم(04):تطور نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع لـ BEA للفترة 2010-2017

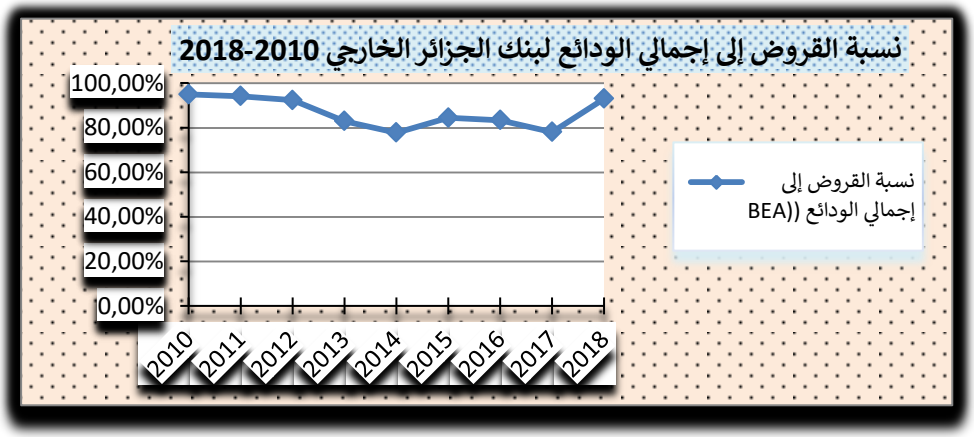

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الجدول رقم (12) وبرنامج Excel2010 .

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، إذ نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (04) أن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع لبنك الجزائر الخارجي في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة باستثناء سنتي 2015 و 2018 اللتان عرفتا زيادة إلى 84.49% و93.06% على التوالي بعدما كانت 77.80% سنة 2014 كأدنى نسبة مسجلة، أما عن أعلى نسبة فكانت سنة 2010 بـ 94.97%، وفيما يخص **المتوسط** فقد بلغ 86.82%، هذا وتُشير **النسب المرتفعة** من هذا المؤشر إلى **ارتفاع مخاطر السيولة** في البنك على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة، وعلى صعيد آخر فإن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

المنارة للاستشارات
ww

2-2-3 نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري(BEA)

الجدول رقم(13): تطور نسبة التمويل إلى إجمالي الأصول لـ BEA للفترة 2010-2018

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
BEA	80.95%	78.50%	74.56%	66.05%	63.20%	67.39%	65.26%	62.75%	72.65%	70.14%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (03).

الشكل رقم(05): تطور نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لـ BEA للفترة 2010-2018

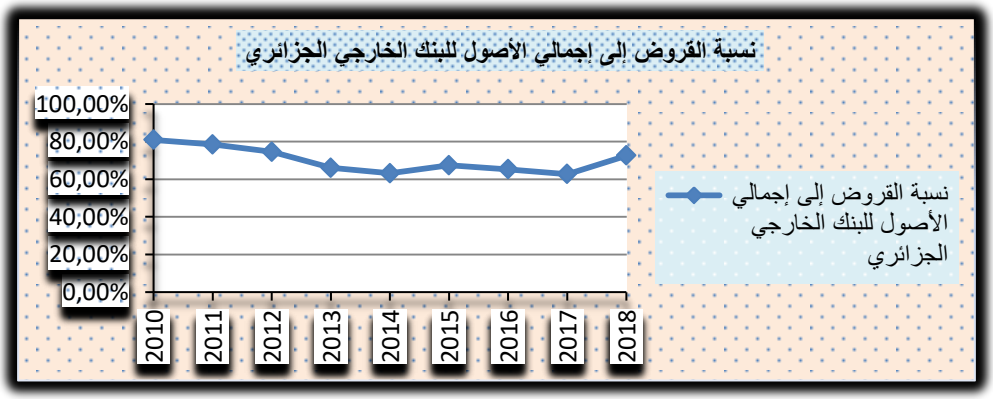

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الجدول رقم (13) وبرنامج Excel2010 .

يعتبر إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول نسبة الرافعة التي تحدد إجمالي قيمة الدين بالنسبة إلى الأصول، فإذا كانت النسبة مرتفعة تعني أن البنك يعتمد على مصادر التمويل الخارجية، علماً أن الاعتماد على المصادر الخارجية في التمويل يزيد من المخاطر التي يتعرض لها البنك من ناحية استحقاق هذه الديون أو مطالبة الدائنين البنك التعجيل بسداد ديونهم وخاصة في ظل اضطراب الظروف الاقتصادية، بينما الاعتماد على المصادر الداخلية في التمويل يعطي البنك قدر من الأمان والاستقرار.

إذ نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (05) أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة باستثناء سنتي 2015 و 2018 اللتان عرفتا زيادة إلى 67.39% و72.65% على التوالي، بعدما كانت 63.20% سنة 2014و 62.75% كأدنى نسبة مسجلة سنة 2017، أما عن أعلى نسبة فكانت سنة 2010 بـ 80.95%، وفيما يخص **المتوسط** فقد بلغ 70.14%، وعليه يمكن القول أن هذا البنك يعتمد إلى حدّ ما على المصادر الخارجية في التمويل.

المنارة للاستشارات
ww

الخلاصة :

تناولنا في هذه الدراسة ثلاثة محاور، **المحور الأول** كان حول الجانب النظري المتعلق بالخطر، تصنيفه وإدارته في البنوك التجارية وكذا بالأداء وتقييمه، أما **المحور الثاني** فتم فيه دراسة مؤشرات المخاطرة في البنك الخارجي الجزائري (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال) من سنة 2010 إلى 2018 بالقياس والتحليل، أما في **المحور الثالث** والأخير فتم فيه دراسة وتحليل الأداء في البنك الخارجي الجزائري من حيث مؤشرات الربحية والسيولة كذلك من 2010 إلى 2018، وقد توصلت الدراسة التطبيقية المتعلقة بقياس مؤشرات المخاطرة وكذا مؤشرات الربحية والسيولة للبنك محل الدراسة إلى النتائج التالية:

- **من جانب المخاطرة:** يعاني البنك الخارجي الجزائري من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال بدرجات متفاوتة، فمخاطر الائتمان قليلة في البنك وأظهر قدرته على التحكم فيها والسيطرة عليها خاصة من سنة 2013 إلى 2018، أما مخاطر السيولة فهي مرتفعة إضافة إلى وجود مخاطر رأس المال بالبنك, لأن نسبة كفاية رأس المال لم تصل إلى المعايير الدولية المطلوبة حسب لجنة بازل.
- **من جانب الربحية:** بالتركيز على مؤشرات الربحية خاصة معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول ومعدل هامش الربح فإنه يمكن القول أن البنك حقق أرباح منخفضة نوعاً ما وعائد قليل خلال فترة الدراسة، ربما يعود ذلك إلى أن البنك كبير من حيث حجم الأصول.
- من **جانب الكفاءة**، أظهر مؤشر(PM) أن البنك أقل تحكما ومراقبة وتدنئة لتكاليف نشاطه (مصاريف مرتفعة)، وقدرة ضعيفة على التحكم في مخاطره، يعود ذلك ربما إلى كثرة الفروع والوكالات أي زيادة وارتفاع حجم النشاط ومنه ارتفاع مستوى التكاليف.
- من **جانب الانتاجية**، أظهر مؤشر انتاجية الأصول أن قدرة أصول البنك الخارجي الجزائري في تحقيق الايرادات ضعيفة إلى حد ما، وهذا يعكس عدم تنوع المحفظة المصرفية وغياب سوق مالي حقيقي يتنافس فيه البنك.

وعليه يكمن القول أن البنك الخارجي الجزائري أقل ربحية وكفاءة وانتاجية وأعلى مخاطرة سيولة وأدنى مخاطر ائتمانية.

وبناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، نجد أن الأنواع الثلاثة للمخاطر البنكية (السيولة، الائتمان، رأس المال) لها تأثيرات متفاوتة على ربحية وسيولة البنك الخارجي الجزائري،

المنارة للاستشارات
ww

فارتفاع مخاطر السيولة أدى إلى انخفاض معدلات الربحية نظراً لعدم كفاءة الادارة في التوفيق بين جانب الأصول والخصوم، وما أثر أيضاً على ربحية المصرف هو طبيعة الملكية له، لأن الملكية العامة قيدت حرية المصارف في تحديد هيكل الاستخدامات، وانعكس ذلك في شكل سلسلة من الديون المتعثرة، وأيضا تمويل البنك العمومي لمشاريع حكومية كبرى طويلة الأجل لا تتماشى مع هيكل ودائع البنك.

التوصيات:

- على البنك الخارجي الجزائري تبني استراتيجية فعّالة لإدارة مخاطر السيولة؛
- على البنوك التجارية الجزائرية ايجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وقادر على مراقبة التغيرات المهمّة في هذه المخاطر؛
- ضرورة تعزيز البنوك الجزائرية بإدارات فعاّلة كفئة خاصة بإدارة المخاطر؛
- تفعيل السوق المالي وتشجيع المنافسة بين البنوك الجزائرية؛
- على البنوك التجارية الجزائرية تنويع مصادر إيراداتها وايجاد طرق تمويل مستحدثة قادرة على امتصاص الخسائر ؛

قائمة المصادروالمراجع

➢ **الكتب:**

1- العيسى، نزار سعد الدين، السيد علي عبد المنعم،2004، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان.

2- الكراسنة، ابراهيم، 2010، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي، معهد الدراسات الاقتصادية، أبوظبي.

3- رضوان، سمير عبد الحميد ، 2005، المشتقات المالية ودورها في الصناعة، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الاسلامية، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.

➢ **المقالات في مجلة علمية**

4- حرم، عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن، الهادي، آدم محمد ابراهيم،2016، مقررات بازل I، II، III ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان "دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، مجلة الدراسات العليا، مجلد7-العدد25، جامعة النيلين.

5- قريشي، محمد جموعي، 2005، تقييم أداء البنوك المؤسسات المصرفية" دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1990-2000، مجلة الباحث، العدد الثالث، ورقلة الجزائر.

6- محمودي مليك، سلوى ملاك، 2018، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر دراسة حالة مجموعة من الوكالات البنكية الناشطة بولاية المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المجلد 11-العدد2، الجزائر.

المنارة للاستشارات

ww

➢ **المداخلات في المؤتمرات**

7- مفتاح، صالح،2009، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف الجزائر.

➢ **الرسائل الجامعية**

8- المحمود، حسين، 2014، إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سوريا.

9- المدهون، ابراهيم رباح ابراهيم، 2011، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

10-طيبي، عبد اللطيف، 2009، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الاسلامي من منظور العائد والمخاطرة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

11-عاشوري، صوريا، 2011، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة سطيف، الجزائر.

12-مولاي ختير، صالح صابري، 2018، تأثير القواعد الاحترازية من بازل1 إلى بازل3 على التسيير المالي في البنوك الجزائرية العمومية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

➢ **المو اقع الالكترونية**

1- Les états financiers de la banque (BEA) sur le site : https://www.bea.dz/resultat.html

المنارة للاستشارات
ww